

2024 - 2023

التقرير السنوي



وحدة المعلومات المالية
Financial Information Unit

قائمة الموضوعات

القسم الأول: الإطار التمهيدي والسياق الوطني

- 3 1.1 كلمة رئيس وحدة المعلومات المالية
5 2.1 كلمة نائب رئيس وحدة المعلومات المالية
7 3.1 نبذة عن وحدة المعلومات المالية
9 4.1 الرؤية والرسالة

القسم الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي

- 10 1.2 نبذة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب
10 2.2 المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
11 3.2 الشركاء المحليون في النظام الوطني

القسم الثالث: التعاون والتنسيق

- 12 1.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة العمل المالي - (FATF)
15 2.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - (MENAFATF)
18 3.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة إجمونت (Egmont Group)
21 4.1.3 إنشاء لجنة وحدات المعلومات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي GCC FIU Committee
21 5.1.3 مذكرات التفاهم
23 6.1.3 المشاركة في الفعاليات الدولية الأخرى
23 2.3 التعاون الوطني والمحلي

القسم الرابع: الاحصائيات ومؤشرات الأداء

- 28 1.4 نشاط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. (STRs)
30 2.4 طلبات المعلومات والتوزيع التلقائي مع الجهات الوطنية
30 3.4 طلبات المعلومات المتبادلة مع الوحدات النظيرة

القسم الخامس: التطوير المؤسسي وبناء القدرات

- 32 1.5 برامج التدريب والتوعية
33 2.5 تطوير نظام العمل الداخلي والأنظمة التقنية
34 3.5 الموارد البشرية
35 ملحق (1) أبرز المؤشرات المرتبطة بالاشتباه 2023-2024
35 مؤشرات مشتركة
36 مؤشرات البنوك
37 مؤشرات شركات الصرافة وشركات التكنولوجيا المالية
37 مؤشرات شركات التمويل
37 مؤشرات شركات التأمين
37 مؤشرات الأوراق المالية
38 مؤشرات القطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة



القسم الأول: الإطار التمهيدي والسياق الوطني

1.1 كلمة رئيس وحدة المعلومات المالية



بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يستعرض هذا التقرير السنوي لوحدة المعلومات المالية القطرية للعامين 2023 و2024 أبرز الجهود والإنجازات التي حققتها الوحدة في سبيل ترسيخ منظومة وطنية متكاملة وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح. وقد حرصت الوحدة خلال هذه الفترة على المضي في مسيرة التطوير المؤسسي، وتحديث بنيتها التقنية والتحليلية، بما يضمن تعزيز جودة الأداء، ورفع مستوى الجاهزية لمواكبة طبيعة الجرائم المالية التي تتسم بالتعقيد والتطور المتسارع.

وانطلاقاً من رؤية وطنية واضحة، وبدعم مستمر من القيادة الرشيدة، واصلت الوحدة توسيع نطاق تعاونها مع الشركاء الوطنيين من جهات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية، والمؤسسات المالية، والمهنة غير المالية المحددة، من خلال تبادل المعلومات، وتنظيم الورش التدريبية وورش العمل المشتركة، وإصدار الإرشادات الفنية، بما يعزز من كفاءة الاستجابة للمخاطر، ويرسخ ثقافة الامتثال والشفافية.

وعلى الصعيد الدولي، واصلت الوحدة القيام بدور نشط وفاعل ضمن مجموعة إجمونت، من خلال تبادل المعلومات المالية الحساسة، والمشاركة في فرق العمل المتخصصة، والمساهمة في صياغة المبادرات التي تدعم كفاءة وحدات المعلومات المالية حول العالم. كما شاركت بفاعلية في أعمال مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، بما يعزز من مكانة دولة قطر كشريك رئيسي وموثوق في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويؤكد التزامها الدائم بالمشاركة في تطوير المعايير الدولية وتبني أفضل الممارسات العالمية.

إن ما تحقق خلال العامين الماضيين يجسد ثمرة التعاون المؤسسي الوثيق بين مختلف الجهات الوطنية، ويؤكد أن بناء منظومة متكاملة وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار وتضافر الجهود. ويأتي هذا التقرير ليوثق تلك المسيرة، ويؤكد التزام الوحدة بمواصلة العمل على تطوير قدراتها، وتوسيع شراكاتها، وتعزيز جاهزيتها، بما يرسخ مكانة دولة قطر كمركز رائد إقليمياً ودولياً في مجال التحريات المالية ومكافحة الجرائم المالية.

عبد الله بن حمد آل ثاني
رئيس وحدة المعلومات المالية

القسم الأول: الإطار التمهيدي والسياق الوطني

2.1 كلمة نائب رئيس وحدة المعلومات المالية



بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يعكس هذا التقرير السنوي لوحدة المعلومات المالية القطرية للعامين 2023 و2024 مسار عملها المؤسسي الذي تميّز بالاستدامة والتطوير المتواصل، سواء من خلال تعزيز بنيتها التنظيمية والتقنية، أو عبر مشاركتها في المبادرات الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. كما يقدم التقرير إنجازات الوحدة ومخرجاتها خلال هذه الفترة، بما يعكس التزامها بالابتكار، وحرصها على دعم الشركاء الوطنيين، وتوسيع نطاق التعاون مع نظرائها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خلال العامين 2023 و2024، واصلت الوحدة مسيرة تطويرها المؤسسي وتوسيع شراكاتها الوطنية والدولية، في إطار التزامها الراسخ بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أولت اهتمامًا خاصًا بتعزيز التعاون الدولي باعتباره ركيزة محورية في مواجهة الجرائم المالية العابرة للحدود، عبر مساهمتها الفاعلة في أعمال مجموعة إجمونت، وتوسيع شبكة التواصل مع وحدات المعلومات المالية في مختلف الدول، من خلال تبادل الخبرات، وتطوير آليات التنسيق، والمشاركة في المبادرات التقنية المشتركة.

وعلى الصعيد الوطني، حرصت الوحدة على دعم الجهات المبلّغة والرقابية من خلال تقديم الإرشادات الفنية، وتنظيم الورش التدريبية، وتطوير أدوات التحليل الاستراتيجي، بما يعزز من جودة التقارير المالية ويرفع مستوى الاستجابة للمخاطر.

ولا يقتصر هذا التقرير على استعراض الإنجازات، بل يعكس أيضًا مسارًا مؤسسيًا متطورًا ورؤية استراتيجية تستند إلى الشفافية والامتثال والتعاون متعدد الأطراف، ويؤكد التزام الوحدة بمواصلة مسيرتها، وترسيخ نموذج وطني يحتذى به في مجال التحريات المالية، سعيًا نحو مستقبل أكثر أمانًا واستقرارًا.

محمد عبد الله المفتاح
نائب رئيس وحدة المعلومات المالية

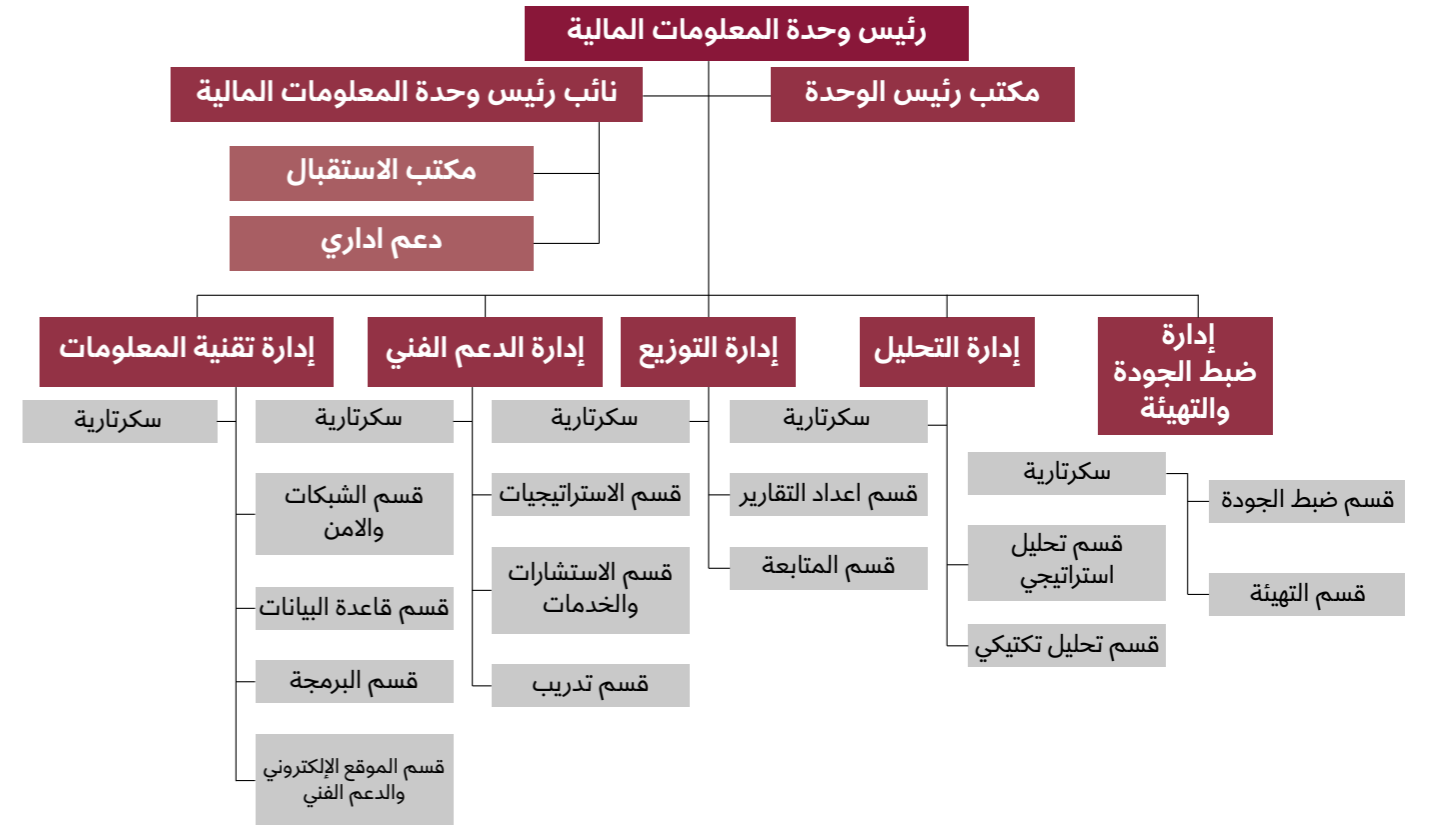
3.1 نبذة عن وحدة المعلومات المالية

تُعدّ وحدة المعلومات المالية الجهة الوطنية المركزية المختصة بتلقّي وتحليل وتوزيع التقارير والمعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد نصّ القانون رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية على الأحكام المنظمة لتأسيس الوحدة وصلاحياتها، بما يضمن لها الاستقلالية التشغيلية والوظيفية اللازمة لممارسة اختصاصاتها.

تتلقّى الوحدة البلاغات والتقارير المرتبطة بالمعاملات التي يُشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وتُباشر بشأنها كل من التحليل التكتيكي والاستراتيجي لتحديد الأطراف ذات الصلة والأنماط والعلاقات المشبوهة، ثم تُحيل ما تراه ضرورياً إلى الجهات المختصة. كما تعمل ضمن إطار تشريعي متكامل يستند إلى توصيات ومنهجية مجموعة العمل المالي (FATF) وفق آخر تحديثاتها. وتختص الوحدة كذلك بتبادل المعلومات مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتنسيق مع الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح، بما يعزز كفاءة المنظومة الوطنية في مواجهة هذه الجرائم.

تأسست وحدة المعلومات المالية في عام 2004 بموجب القرار الإداري رقم (6) الصادر عن نائب محافظ مصرف قطر المركزي، ثم اكتسبت سندها القانوني مع صدور القانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المُلغى)، والذي استُبدل بالقانون الحالي رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

ويضم الهيكل التنظيمي للوحدة خمس إدارات رئيسية تخضع لإشراف مكتب الرئيس ونائبه، على النحو التالي:



4.1 الرؤية والرسالة

الرؤية

حددت وحدة المعلومات المالية رؤيتها بتحقيق الكفاءة الوطنية، والأداء المهني العالي، والتميز الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتستند هذه الرؤية إلى معايير الجودة، والفعالية، والخبرة، والمسؤولية، والابداع، والمهارة، والكفاءة التشغيلية، والدقة، والتنفيذ السريع المتقن.

الرسالة

تجسد رسالة وحدة المعلومات المالية الدور الرئيسي الدائم لها، والمتمثل في حماية أمن واقتصاد دولة قطر من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تبادل المعلومات، والتحليل المالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتسعى الوحدة إلى تعزيز الشفافية، وبناء القدرات، وكشف وردع الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو بتمويل الإرهاب.

1.2 نبذة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تُعدّ جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أبرز وأخطر التهديدات التي تواجه الأنظمة المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، لما لهما من تأثيرات وانعكاسات مباشرة على نزاهة الأسواق واستقرارها.

وتُعرّف جريمة غسل الأموال بأنها كل سلوك يستهدف إخفاء طابع مشروع على أموال متحصلة من مصادر غير مشروعة، من خلال إخفاء حقيقتها أو طبيعتها أو مصدرها الأصلي. أما جريمة تمويل الإرهاب، فتتمثل في جمع أو توفير الأموال لاستخدامها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تنفيذ أنشطة إرهابية أو دعم أفراد أو كيانات إرهابية، بغض النظر عن مصدر تلك الأموال أو مشروعيتها.

وتؤكد دولة قطر التزامها بمكافحة هاتين الجريمتين عبر إطار قانوني ومؤسسي متكامل، يستند إلى القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما ينسجم مع المعايير الدولية ذات الصلة.

2.2 المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتمد منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر على إطار تنظيمي متكامل يشمل الجهات التشريعية والتنفيذية والرقابية والأمنية، وتعمل جميعها على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح (2020-2025).

وتُعد اللجنة الوطنية الجهة العليا المسؤولة عن تنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال، ويرأسها نائب محافظ مصرف قطر المركزي، وتضم في عضويتها خمسة عشر (15) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من بينها: وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التجارة والصناعة، النيابة العامة، ديوان المحاسبة، جهاز أمن الدولة، وحدة المعلومات المالية، مصرف قطر المركزي، الهيئة العامة للضرائب، هيئة قطر للأسواق المالية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم الأعمال الخيرية.

ويهدف هذا الهيكل المؤسسي إلى ضمان التكامل بين الجهات الوطنية، وتعزيز التنسيق فيما بينها، وحماية سلامة واستقرار النظام المالي، فضلاً عن متابعة التزامات دولة قطر تجاه المعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعد وحدة المعلومات المالية أحد الأعضاء الرئيسيين في اللجنة الوطنية، وتلتزم في أعمالها ومبادراتها بالمسار الاستراتيجي العام الذي تتبناه اللجنة، بما يعزز تكامل الجهود الوطنية في هذا المجال.

3.2 الشركاء المحليون في النظام الوطني

يتمثل الدور الأساسي لوحدة المعلومات المالية في دعم الجهات المختصة بالدولة في الوفاء بالتزاماتها القانونية، وذلك من خلال ممارسة الاختصاصات المنوطة بها بموجب القانون، والمتمثلة في تلقي بلاغات الاشتباه وطلبات المعلومات وغيرها من البيانات ذات الصلة بمتحصلات الجريمة أو تمويل الإرهاب، وتحليلها، ثم توزيع نتائج التحليل على الجهات المعنية. وتشمل هذه الجهات سلطات إنفاذ القانون، مثل وزارة الداخلية، جهاز أمن الدولة، الهيئة العامة للجمارك، والنيابة العامة، إضافةً إلى جهات أخرى كالهيئة العامة للضرائب والجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

يعتبر تلقي بلاغات الاشتباه المرتبطة بمتحصلات الجريمة أو تمويل الإرهاب ركيزة أساسية في عمل الوحدة، لما يوفره من معلومات جوهرية تُسهم في دعم مسار التحقيقات الجنائية لدى السلطات المختصة، إضافةً إلى دوره في رصد الأنماط والاتجاهات والكشف عن الأساليب المستجدة للجريمة في دولة قطر.

1.3 التعاون الدولي والإقليمي

تولي وحدة المعلومات المالية أهمية كبيرة للتعاون الدولي والإقليمي في إطار جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، انطلاقاً من التزام دولة قطر بالمعايير الدولية ذات الصلة. وتركّز الوحدة على تعزيز شراكاتها مع الوحدات النظيرة والمنظمات الإقليمية والدولية، بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات، ويُسهّم في رفع كفاءة منظومة مكافحة غسل الأموال على المستويين الوطني والدولي.

ويتجسد هذا التعاون عبر المشاركة الفاعلة في المبادرات متعددة الأطراف، والانخراط في مجموعات العمل المتخصصة، وتبادل أفضل الممارسات مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يعزز مكانة دولة قطر كشريك موثوق في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة العمل المالي (FATF)

الاجتماع العام للمجموعة في فبراير 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عُقد في باريس خلال الفترة 22 - 24 فبراير 2023، والذي ناقش ضمن أعماله تقرير دولة قطر في إطار الجولة الرابعة للتقييم المتبادل. وقد خلص التقرير إلى أن دولة قطر أدخلت تحسينات مهمة على نظامها الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأظهرت درجة عالية من الامتثال الفني لمعايير المجموعة، مع تحقيق تقدم في فهم المخاطر الوطنية، ومصادرة الأصول الإجرامية، وتعزيز الإشراف على القطاعين المالي وغير المالي، وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة.

وشاركت وحدة المعلومات المالية بفعالية في مختلف مراحل عملية التقييم، بما في ذلك الإعداد الفني، وتقديم الملاحظات، والتفاعل مع فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية. كما كانت جزءاً من الوفد القطري في الاجتماع العام، حيث أبرز التقرير التزام دولة قطر بالمعايير الدولية، مع توصيات لتعزيز بعض الجوانب. وقد حصلت الدولة على تصنيفات "ملتزم" و"ملتزم إلى حد كبير" في جميع معايير الالتزام الفني للتقييم المتمثلة في التوصيات الأربعين، كما حصلت على درجة "مستوى أساسي من الفعالية" في أربع نتائج مباشرة، ودرجة "مستوى متوسط من الفعالية" في ست نتائج أخرى، ودرجة "مستوى منخفض من الفعالية" في نتيجة مباشرة واحدة.

الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في يونيو 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عُقد خلال الفترة 21 - 23 يونيو 2023، بحضور خبراء وممثلين عن منظمات دولية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح. وقد اعتمد الاجتماع تقرير دولة لكوسمبورغ، وركّز على المخاطر الناشئة، حيث أعربت المجموعة عن قلقها إزاء التباطؤ العالمي في تطبيق معايير الأصول الافتراضية، ولا سيما ما يتعلق بقاعدة المعلومات المطلوبة في التحويلات الدولية للعمليات الافتراضية. كما ناقش الاجتماع سبل تحديث التوصيات الخاصة بحماية القطاع الخيري من سوء الاستخدام مع الحفاظ على مشروعية أنشطته، إضافة إلى اعتماد آلية داخلية لتسهيل تقييم التوصية (36) الخاصة بتنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد.

الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عُقد خلال الفترة 25 - 27 أكتوبر 2023، حيث ناقش الأعضاء مسائل رئيسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، بما في ذلك الأوضاع في الشرق الأوسط. وقد تم الاتفاق على إصدار تقرير حول استخدام التمويل الجماعي في دعم الإرهاب، وتعديل التوصية (8) الخاصة بالمنظمات غير الهادفة للربح، وبدء مراجعة التوصية (5) المتعلقة بتجريم تمويل الإرهاب. كما اعتمدت المجموعة تعديلات لتعزيز أدوات مكافحة الجريمة المالية، وأصدرت تقارير بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الاحتيال الإلكتروني وإساءة استخدام برامج الجنسية والإقامة عن طريق الاستثمار. وأطلقت مشاورات عامة حول التوجيهات المحدثة للتوصية (25) الخاصة بالشفافية والملكية الفعلية للترتيبات القانونية، كما رحبت بانضمام إندونيسيا كعضو جديد وناقشت التقييم المشترك للبرازيل.

الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في فبراير 2024

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي، المنعقد خلال الفترة من 21 إلى 23 فبراير 2024، حيث ناقش الأعضاء التزامات جديدة قائمة على منهجية تقييم المخاطر لتنفيذ التوصية رقم (25) بشأن الشفافية والملكية الفعلية للترتيبات القانونية، وذلك بهدف منع استغلال الهياكل القانونية المعقدة، مثل الصناديق الاستثمارية، في إخفاء الأنشطة غير المشروعة. ويأتي هذا التوجيه استكمالاً لجهود المجموعة الرامية إلى تعزيز الشفافية على المستوى العالمي، مع استمرارها في بذل الجهود لضمان التطبيق الفعال للمعايير المعدلة. كما وافق الاجتماع على إطلاق مشاورات عامة بشأن تعديلات محتملة للتوصية رقم (16) الخاصة بتحويلات الأموال، بهدف مواكبة تطورات أنظمة الدفع ونماذج الأعمال المستحدثة، مع الحفاظ على حيادية المعايير تجاه التكنولوجيا. واعتمد الأعضاء كذلك تعديلات على منهجية التقييم استعداداً للجولة المقبلة من التقييمات المتبادلة، بما يضمن حماية المنظمات غير الهادفة للربح من مخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب.

2.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – (MENAFATF)

في إطار جهود وحدة المعلومات المالية لتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، واصلت الوحدة مشاركتها الفاعلة ضمن أعمال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال حضور الاجتماعات العامة، والمساهمة في فرق العمل والأنشطة المتخصصة، إلى جانب المشاركة في المنتديات الفنية ذات الصلة. وتؤكد هذه الجهود التزام الوحدة بدعم الشراكة الإقليمية وتعزيز التنسيق بين وحدات المعلومات المالية في المنطقة، بما يساهم في رفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية المعتمدة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد شملت أبرز الفعاليات التي شهدت اجتماعات المجموعة خلال عام 2023 ما يلي:

الاجتماع العام السادس والثلاثون 23-25 مايو 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع الرابع والعشرين لمنتدى وحدات المعلومات المالية، والاجتماع العام السادس والثلاثين للمجموعة، الذي عُقد في مملكة البحرين خلال مايو 2023. وقد تضمن الاجتماع مناقشة واعتماد تقارير التقييم المتبادل لعدد من الدول، إلى جانب استعراض عدد من المشاريع الجارية، من أبرزها التقييم الإقليمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتطبيقات القانونية المرتبطة باستخدام الشخصيات الاعتبارية في غسل الأموال. كما شملت الفعاليات جلسات حوارية حول شفافية المستفيد الحقيقي، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك بالتعاون مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

الاجتماع العام السابع والثلاثون 4-5 ديسمبر 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع السابع والثلاثين لمجموعة العمل المالي، الذي عُقد في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في ديسمبر 2023. وقد ناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز فعالية المجموعة والتعاون الإقليمي، بما في ذلك إنشاء آليات لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، وطرح فكرة إنشاء شبكة إقليمية لتعزيز التعاون بين الأجهزة المختلفة في مجال استرداد الأصول. كما تطرقت الاجتماعات إلى جهود مواجهة المخاطر المرتبطة بجرائم الإرهاب، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والفساد، والجريمة المنظمة، فضلًا عن دعم وحدات المعلومات المالية ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه الدول الأعضاء.

الاجتماع العام الثامن والثلاثون 22-23 مايو 2024

خلال عام 2024، واصلت وحدة المعلومات المالية مشاركتها الفاعلة بحضور الاجتماع العام الثامن والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عُقد في مايو 2024 بالمنامة - مملكة البحرين. وقد تم خلال الاجتماع اعتماد تقرير المتابعة المعززة لأول دولة قطر، الذي يعكس التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم المعتمد في مايو 2023، ونال إشادة الدول الأعضاء والمراقبين. كما استعرض الاجتماع عددًا من تقارير التقييم المتبادل وجهود تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد من الدول الأعضاء ضمن إطار المتابعة المعززة، إلى جانب مناقشة أحدث أنماط وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتمويل عبر التكنولوجيا الحديثة، وطرح مقترح لإنشاء شبكة مشتركة بين الأجهزة المعنية في المنطقة لاستهداف واسترداد الأصول.

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي، المنعقد خلال الفترة من 26 إلى 28 يونيو 2024، حيث أقرت المجموعة تعديلات استراتيجية على معايير تصنيف الدول ضمن عملية المراجعة الدولية (ICRG)، بما يجعلها أكثر تركيزًا على المخاطر ومراعية لقدرات الدول الأقل نموًا. كما اعتمد الأعضاء منهجية التقييم الجديدة استعدادًا للجولة المقبلة من التقييمات المتبادلة، بهدف تعزيز استرداد الأصول والتعاون الدولي، ودعم تنفيذ معايير الملكية الحقيقية المعدلة.

وشمل الاجتماع اعتماد التقييم المشترك للهند والكويت، والموافقة على أولويات الرئاسة المكسيكية المقبلة، بما في ذلك الشمول المالي، وتعزيز شبكة المجموعة العالمية، وضمان التطبيق الفعال للمعايير. كما تم إبراز مبادرة "النساء في مجموعة العمل المالي"، التي تضمنت برنامجًا تجريبيًا للتوجيه الثقافي المتعدد، وإصدار كتاب إلكتروني يعرض قصصًا لقيادات نسائية ملهمة، فيما استمر تعليق عضوية الاتحاد الروسي وفقًا لبيان فبراير 2024.

الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2024

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي، المنعقد خلال الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر 2024، حيث اعتمدت المجموعة آخر تقريرين في الجولة الرابعة من التقييمات المتبادلة، وهما التقييم المشترك لكل من الأرجنتين وسلطنة عُمان بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، لتبدأ بذلك الجولة الجديدة التي ستركز بشكل أكبر على المخاطر والسياقات الوطنية. كما أزيلت السنغال من قائمة المراقبة المشددة عقب زيارة ميدانية ناجحة، وتم تحديث بيانات الدول عالية المخاطر.

كما واصلت المجموعة تطوير معاييرها الخاصة بأنظمة الدفع عبر الحدود، ورصد مخاطر تمويل الإرهاب وانتشار التسلح، إلى جانب بدء مراجعة لضمان عدم إساءة استخدام المتطلبات المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح. وتمت مناقشة مراجعة فنية حول الامتثال في القطاعات غير المالية المرتبطة بالفساد، مع الاتفاق على استمرار المتابعة. وأكد الاجتماع استمرار تعليق عضوية الاتحاد الروسي، فيما نوقشت جهود تعزيز التنوع والشمول في إطار مبادرة "النساء في مجموعة العمل المالي".

3.1.3 نبذة عن مشاركة الوحدة في فعاليات اجتماعات مجموعة إجمونت (Egmont Group)

تُعد مجموعة إجمونت المنتدى الدولي لوحدات المعلومات المالية حول العالم، والهادف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الإطار، واصلت وحدة المعلومات المالية مشاركتها الفاعلة في اجتماعات وأنشطة المجموعة خلال عامي 2023 و2024، تمثلت أبرز نتائج هذه المشاركة فيما يلي:

اجتماعات فرق العمل المنبثقة من مجموعة إجمونت 30 يناير - 3 فبراير 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماعات التي عُقدت في داكار - السنغال، بمشاركة 287 مندوبًا من وحدات المعلومات المالية وشركاء دوليين. وقد ركزت المناقشات حول التهديدات الناشئة، بما في ذلك غسل الأموال القائم على التجارة، وإساءة استخدام الهياكل القانونية، وتمويل الإرهاب عبر الأصول الافتراضية والمنظمات غير الهادفة للربح، فضلاً عن سبل توظيف المعلومات مفتوحة المصدر في التحقيقات المالية، وذلك بالتزامن مع قرب اعتماد عدد من التقارير النهائية.

كما استعرض فريق العمل المعني بالعضوية والدعم والامتنال طلبات انضمام أربع وحدات استخبارات مالية مرشحة، وأقر خطة العمل الجديدة للفترة 2023-2024. وتناول فريق عمل السياسات والإجراءات التحديات التي تعيق تبادل المعلومات، واقترح نموذجًا لمذكرة تفاهم متعددة الأطراف لتسهيل التعاون، إضافة إلى دراسة نماذج تمويل وحدات المعلومات المالية عالميًا لاستخلاص أفضل الممارسات وخيارات التمويل الذاتي.

وفي السياق ذاته، وضع فريق العمل المعني بالمساعدة الفنية والتدريب خطة تدريبية شاملة تضمنت جلسات حول التعدين غير المشروع، وعائدات الفساد، والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، واستقلالية وحدات المعلومات المالية، واستخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات. كما جرى التخطيط لتنفيذ تدريبات مشتركة بالتعاون مع منظمات دولية، من بينها منظمة الجمارك العالمية وجامعة الأمم المتحدة لمكافحة العبودية الحديثة والاتجار بالبشر.

الاجتماع العام التاسع والعشرون لمجموعة إجمونت 3 - 7 يوليو 2023

شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام الذي عُقد في أبو ظبي خلال يوليو 2023، حيث ناقش الاجتماع التوجهات العامة لمكافحة غسل الأموال، واستخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات الخصوصية لدعم أعمال وحدات المعلومات المالية. وقد وافق رؤساء وحدات المعلومات المالية على تطوير بنية إلكترونية حديثة للتعاون، ونُظمت ورش تدريبية تناولت تتبع الأصول الرقمية، والتحليل عبر المصادر المفتوحة، ومكافحة الرق الحديث، إضافة إلى اجتماعات فرق العمل التي عززت تبادل الخبرات والدعم الفني بين الدول الأعضاء.

وفي السياق ذاته، نفذت الوحدة زيارة ميدانية مشتركة إلى سلطنة عُمان في مايو 2023، بالتعاون مع وحدة الاستخبارات المالية الأمريكية (FinCEN)، لتقييم الوضع التشغيلي للمركز الوطني للمعلومات المالية (NCFI) وفاعليته في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد توجت هذه الجهود بانضمام الوحدة العمانية للمجموعة في عام 2024.



شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام التاسع والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عُقد في نوفمبر 2024 بالرياض - المملكة العربية السعودية. وقد اعتمد الاجتماع تقارير عدد من الدول الأعضاء وخطة عمل المجموعة، كما استعرض تقارير اجتماعات فرق العمل المتخصصة، بما في ذلك فريق المساعدات الفنية والتطبيقات، ومنتدى وحدات المعلومات المالية، ولجنة المخاطر، ومنتدى خبراء مكافحة الإرهاب. وشهد الاجتماع أيضًا الاحتفال بمرور عشرين عامًا على تأسيس المجموعة، حيث عُقد مؤتمر خاص على هامشه تناول تبني المعايير الدولية، ودروس الجولة الحالية من التقييم، وتطبيق المعايير على الأصول الافتراضية، وأفضل الممارسات لتتبع واسترداد الأصول، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون الدولي.

4.1.3 إنشاء لجنة وحدات المعلومات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي GCC FIU Committee



في إطار تعزيز التعاون بين وحدات المعلومات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، تم في عام 2024 تشكيل لجنة وحدات المعلومات المالية بالمجلس، بهدف تطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد ترأست وحدة المعلومات المالية القطرية الاجتماع الأول للجنة، الذي عُقد في الدوحة خلال مايو 2024، بمشاركة ممثلين عن دول المجلس، حيث جرى بحث أبرز التحديات التشغيلية وسبل تعزيز التعاون الفني المشترك.

اجتماع فرق العمل المنبثقة من مجموعة إجمونت 29 يناير - 2 فبراير 2024

شاركت وحدة المعلومات المالية في اجتماعات فرق العمل التي عُقدت في مالطا بمشاركة ممثلين عن 174 وحدة معلومات مالية، حيث ناقشت الاجتماعات مشاريع وأنشطة جديدة لتعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعرضت التقدم المحرز والتطورات المرتبطة بنظام تكنولوجيا المعلومات الداعم لعمل الوحدات. كما تناولت الاجتماعات الخطة الاستراتيجية لمجموعة إجمونت (2022-2027) التي تركز على تعزيز التعاون الدولي، وتطوير أدوات تبادل المعلومات، ورفع كفاءة الوحدات في مواجهة الجرائم المالية المتنامية.

الاجتماع العام الثلاثون لمجموعة إجمونت 7-2 يونيو 2024



شاركت وحدة المعلومات المالية في الاجتماع العام لمجموعة إجمونت لعام 2024، الذي عُقد في باريس تحت شعار "الجيل القادم من وحدات المعلومات المالية"، انسجامًا مع الخطة الاستراتيجية للمجموعة (2022-2027). وركزت المناقشات على مواكبة تطورات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، من خلال ثلاث جلسات رئيسية تناولت تطوير الكوادر المستقبلية، واستخدام التكنولوجيا، ودور الوحدات في مواجهة أنماط الجريمة الناشئة. كما تخلل الاجتماع تنظيم مسابقة "أفضل قضية في مجموعة إجمونت"، التي تعزز تبادل الخبرات عبر استعراض قضايا ناجحة في التحقيقات المالية.

5.1.3 مذكرات التفاهم

في إطار تعزيز التعاون الثنائي مع الوحدات النظيرة، واصلت وحدة المعلومات المالية توقيع وتفعيل مذكرات التفاهم الهادفة إلى دعم تبادل المعلومات حول جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوسيع مجالات التنسيق الفني. ففي أكتوبر 2023، وقعت مذكرة تفاهم مع المركز الوطني للمعلومات المالية في سلطنة عُمان، تلتها مذكرة تفاهم مع إدارة المراقبة المالية في جمهورية طاجيكستان في يناير 2024.

وتمثل هذه الخطوات جزءًا من التوجه الاستراتيجي لتوسيع شبكة التعاون الدولي، حيث تعمل الوحدة على إبرام مذكرات تفاهم جديدة وتفعيلها عبر آليات واضحة للتواصل المباشر، وتنظيم اجتماعات فنية، وتحديد أولويات لتبادل المعلومات وتعزيز الاستجابة للطلبات.



6.1.3 المشاركة في الفعاليات الدولية الأخرى

تحرص وحدة المعلومات المالية على تعزيز حضورها الدولي والإقليمي عبر المشاركة في الفعاليات والاجتماعات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارها منصات محورية لتبادل الخبرات مع وحدات المعلومات المالية والجهات ذات الصلة. وخلال عامي 2023 و2024، شاركت الوحدة في عدد من البرامج والاجتماعات، أبرزها:

- تدريب وتأهيل المقيمين بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) ومجموعة العمل المالي (فاتف) في مدينة القاهرة.
- اجتماع الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني باسترداد الأصول.
- زيارة الوفد العماني لدولة قطر (مايو 2023).
- زيارة وحدة التحريات المالية الهندية لتبادل الخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (نوفمبر 2024).
- المؤتمر المقام في الجمهورية التونسية حول التقنيات الجديدة للأصول الافتراضية والتهديدات وكذلك الفرص المتعلقة بتقنيات الدفع الجديدة وطرق جمع الأموال (سبتمبر 2023).
- تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الجانب القطري والجانب الأمريكي (يناير 2023).
- مؤتمر تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اجل نهج مدمج للتحقيق والمتابعة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الرباط بالمملكة المغربية.
- ورشتا عمل في دبي بعنوان مكافحة تمويل انتشار التسليح وتقييم مخاطره ومكافحة تمويل الإرهاب والتحقيقات والتقنيات الجديدة (2023).
- اجتماع الفريق العامل الإقليمي لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن تمويل الإرهاب والأصول الافتراضية في مدينة بالي بإندونيسيا (2023).
- الملتقى السنوي لمدرء الالتزام في المصارف العربية واللقاء الرابع والعشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية - مينافاتف.

2.3 التعاون الوطني والمحلي

تُولي وحدة المعلومات المالية أهمية كبيرة لتعزيز أطر التعاون الوطني، بما يساهم في رفع كفاءة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، ويعزز من فعالية التنسيق بين الجهات المعنية.

وفي هذا الإطار، واصلت الوحدة خلال عامي 2023 و2024 جهودها على صعيد إبرام مذكرات التفاهم، وتنظيم منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع الشراكات مع الجهات الأمنية والرقابية، فضلاً عن المشاركة الفاعلة في الاجتماعات واللجان الوطنية المختصة، بما يرسخ مبدأ التكامل المؤسسي ويعزز الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة.

1.2.3 منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص

يُعد منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاعين العام والخاص منصة وطنية متخصصة لتعزيز التواصل البناء والتنسيق المستمر بين الوحدة والجهات الرقابية والجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. ومنذ انطلاقه عام 2018، يهدف المنتدى إلى رفع مستوى الوعي وتحسين جودة بلاغات الاشتباه التي تقدمها الجهات المبلّغة إلى الوحدة، وترسيخ نهج الشراكة الاستراتيجية في مواجهة التحديات الناشئة، عبر تبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات والتطورات ذات الصلة محلياً ودولياً.

وخلال عامي 2023 و2024، كثّفت الوحدة جهودها لتعزيز هذا الإطار الحوارية، حيث عُقد الاجتماع الحادي عشر في يونيو 2023، متضمناً عروضا وورش عمل متخصصة ناقشت عدداً من القضايا ذات الأولوية، واستعرضت التجارب الوطنية والدولية في التعامل مع المخاطر الناشئة، والتحديات المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما عمليات الاحتيال التي ظهرت بعد استضافة بطولة كأس العالم 2022. كما تواصلت أعمال المنتدى بانعقاد الاجتماعين الثاني عشر والثالث عشر خلال عام 2024، حيث استضافت الدوحة الاجتماع الثاني عشر في أبريل.



في حين عُقد الاجتماع الثالث عشر في أكتوبر من العام ذاته عبر الاتصال المرئي، بالتعاون مع مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية والجهات الخاضعة لإشرافها، وذلك بهدف تعزيز جودة البلاغات، والتصدي للأنشطة المالية غير المرخصة، واستعراض اتجاهات الإبلاغ المتعلقة بجريمة الاحتيال، والاتجاهات العامة للتقارير، ونظام الإبلاغ عبر منصة "إخطار".

2.2.3 ورشة التطبيقات الثانية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقدت وحدة المعلومات المالية في سبتمبر 2023 ورشة التطبيقات الثانية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن سلسلة الورش التي يتم تنظيمها كل عامين منذ انطلاقتها الأولى في نوفمبر 2019. وهدفت الورشة إلى استعراض أبرز الأنماط والاتجاهات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية بشكل عام.

وخلال الورشة، تم استعراض أبرز التطبيقات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم رصدها في دولة قطر منذ انعقاد الورشة الأولى، كما تم تخصيص جلسات عمل لثلاثة محاور رئيسية تمثلت في جريمة الاحتيال، وتمويل الإرهاب، والعملات الافتراضية.

3.2.3 أوجه التعاون مع جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية

واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 تعزيز شراكاتها مع الجهات الأمنية والرقابية الوطنية، في إطار التنسيق والتعاون المشترك لدعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال هذه الفترة، تم تنظيم عدة دورات تدريبية وورش عمل استهدفت تطوير القدرات الفنية ورفع كفاءة الكوادر الوطنية، أبرزها ورشة تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2023) التي تناولت التحديات التي كشف عنها تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر، وورشته تدريبية مشتركة مع الجهات الأمنية (2024) بعنوان "تعزيز التعاون في استخدام الاستخبارات المالية".

كما شاركت الوحدة في المنتدى التدريبي لهيئة تنظيم الأعمال الخيرية لتعزيز حماية المنظمات غير الهادفة للربح من مخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب، والذي تضمن جلسات توعوية واستعراضاً للتطبيقات العملية التي أعدتها الوحدة حول أنماط ومؤشرات الاستغلال في هذا القطاع.

وفي عام 2024، شاركت الوحدة في اجتماعات تنسيقية وفنية عدة، شملت اجتماع فريق العمل المشترك مع وزارة التجارة والصناعة بشأن مخاطر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، واجتماعاً للتخطيط الاستراتيجي مع وزارة الداخلية لتطوير أعمال الوحدة، بالإضافة إلى اجتماع مع الهيئة العامة للضرائب لمناقشة سبل التعاون المشترك.

4.2.3 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)

تواصل وحدة المعلومات المالية بالتعاون المستمر مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفتها عضوًا فيها، وذلك لضمان قيامها بالدور المنوط بها ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية (2020-2025) وخطة العمل الوطنية المرتبطة بتوصيات تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر لعام 2023.

كما تواصل الوحدة العمل مع اللجنة على متابعة التنفيذ، وتعزيز جاهزية الدولة في مواجهة المخاطر المستجدة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

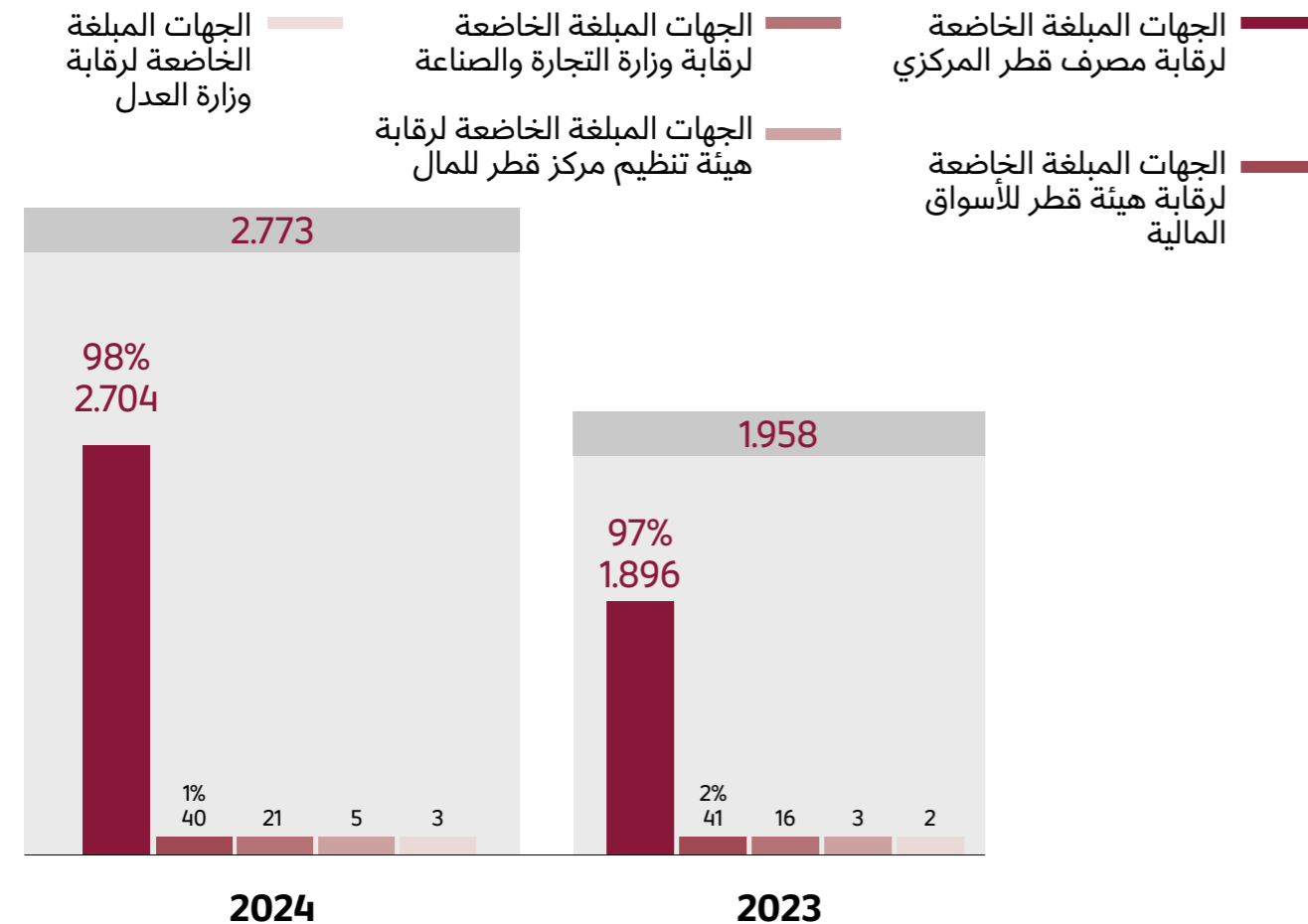
القسم الرابع: الاحصائيات ومؤشرات الأداء

في إطار دورها كمركز وطني لتلقي وتحليل المعلومات المالية المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 جمع وتحليل البيانات ذات الصلة لدعم جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية في الدولة. وقد شمل ذلك تلقي البلاغات ومعالجتها وتحليلها على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. كما عملت الوحدة على تعزيز تبادل المعلومات مع الجهات الوطنية والدولية المختصة، سواء عبر التوزيع التلقائي أو من خلال الاستجابة لطلبات المعلومات، بما يساهم في رفع كفاءة التعاون المؤسسي وتطوير جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.4 نشاط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STRs)

تلقت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 عددًا متزايداً من البلاغات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، حيث بلغ عددها (1958) بلاغاً في عام 2023 و(2776) بلاغاً في عام 2024. وقد وردت هذه البلاغات من مختلف الجهات المبلّغة، مع تسجيل النسبة الأكبر من الجهات الخاضعة لرقابة مصرف قطر المركزي. وتعكس هذه المؤشرات تنامياً في مستوى الوعي والالتزام بالإبلاغ، وتحسناً نوعياً في جودة المعلومات المقدمة وآليات الكشف المبكر عن الأنشطة المالية المشبوهة، في ظل تطور أنماط وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ساهم إطلاق نظام الإبلاغ الإلكتروني لجميع القطاعات والجهات المبلّغة بالدولة في ارتفاع عدد البلاغات خلال عام 2024، إلى جانب جهود التوعية المستمرة التي نفذتها الوحدة، والتعاون الفعال مع الجهات المختصة.

عدد البلاغات حسب تصنيف الجهات المبلّغة 2024-2023



2.4 طلبات المعلومات والتوزيع التلقائي مع الجهات الوطنية

في إطار تعزيز تبادل المعلومات المالية مع الجهات الوطنية المختصة، واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 جهودها في الاستجابة لطلبات المعلومات الواردة وتطوير آليات التوزيع التلقائي للمعلومات المرتبطة بالتقارير المشبوهة والبيانات المالية، بما يدعم أعمال التحري والتحقيق ويعزز فعالية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد تلقت الوحدة (267) طلباً في عام 2023 و(347) طلباً في عام 2024، تمت الاستجابة لها جميعاً ضمن الأطر الزمنية المحددة، وهو ما يعكس تطور مستوى التنسيق مع الجهات الوطنية ودعم الجهود المشتركة في هذا المجال. كما واصلت الوحدة تفعيل نظام التوزيع التلقائي للتقارير والمخرجات التحليلية، حيث تم توزيع (97) تقريراً خلال عامي 2023 و2024 على الجهات الوطنية المعنية بحسب اختصاصاتها، بما يساهم في رفع كفاءة الاستجابة الوطنية.

3.4 طلبات المعلومات المتبادلة مع الوحدات النظيرة

واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 تعاونها الفعال مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى عبر تبادل طلبات المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة والقضايا التحليلية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد بلغ إجمالي هذه الطلبات (176) طلباً خلال العامين، بما يعكس التزام الوحدة بتعزيز التعاون الدولي ومواكبة المعايير ذات الصلة، ويساهم في تعزيز فعالية الاستجابة الوطنية وترسيخ الشراكات الدولية.

السنة	الصادر	الوارد	الإجمالي
2023	95	43	138
2024	100	31	131

القسم الخامس: التطوير المؤسسي وبناء القدرات

حرصت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 على تعزيز قدراتها المؤسسية ورفع كفاءتها التشغيلية، من خلال تنفيذ مبادرات تطويرية شملت التدريب والتوعية، وتحديث الأنظمة التقنية، وتحسين بيئة العمل الداخلية، إلى جانب دعم الموارد البشرية على مستوى التخصصات والكفاءات، بما يعزز جاهزية الوحدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومواجهة التحديات المستجدة.

1.5 برامج التدريب والتوعية

انطلاقاً من أهمية تطوير الكفاءات وتعزيز الوعي المهني، واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية استهدفت موظفيها وعدداً من الجهات الوطنية ذات الصلة، بهدف تنمية القدرات الفنية ورفع مستوى الجاهزية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ففي عام 2023، شاركت الوحدة في أكثر من (22) دورة تدريبية فنية متخصصة، إلى جانب جلسات تعريفية ومشاركات دولية هدفت إلى تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات المؤسسية. ومن أبرز هذه الأنشطة تنظيم جلسة نقاشية حول التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال وحدات الجرائم المالية (PPPs) برئاسة رئيس الوحدة، وبمشاركة ممثلين من مختلف القطاعات، فضلاً عن المشاركة في قمة تنظيمية لـ (15) دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظمتها مجموعة LSEG، والتي ركزت على التحديات المستجدة في الجرائم المالية، ومتطلبات الامتثال، والتقنيات المالية الحديثة (Fin-Tech).

كما نفذت الوحدة برنامجاً تدريبياً بالتعاون مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، استهدف إحدى الطالبات ضمن متطلبات التدريب الميداني للتخرج، حيث تعزقت على منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشاركت في محاضرات وورش عمل متخصصة بمجموع (120) ساعة تدريبية، بالتنسيق مع جميع أقسام الوحدة. وامتدت جهود التوعية أيضاً إلى عقد ورش عمل وطنية متخصصة على مدى ثلاثة أيام حول تحديات التقييم المتبادل، بمشاركة ممثلين عن الجهات الرقابية والمؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة. كما نظمت الوحدة محاضرات داخلية لتطوير قدرات موظفيها، إلى جانب تقديم عرض تعريفى بدور الوحدة ضمن دورة التحقيق الجنائي التي أقيمت بمقر اللجنة الوطنية في يونيو 2023.

على الصعيد الدولي، شاركت وحدة المعلومات المالية في عدد من الورش والدورات التدريبية، من أبرزها ورشة عمل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الوطنية للمعلومات المالية المغربية (الرباط - أكتوبر 2023). كما شاركت في دورة تدريبية بالرباط في سبتمبر 2023 حول تنفيذ العقوبات وفق قرار مجلس الأمن رقم 1373، إضافة إلى دورة تدريبية عقدت في اليابان خلال مايو 2023 حول مكافحة الميسرين المهنيين في الجرائم الضريبية والمالية.

وفي عام 2024، نفذت وحدة المعلومات المالية (33) برنامجاً تدريبياً، تضمن (12) دورة متخصصة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب استفاد منها (27) مشاركاً، و(21) دورة إدارية وسلوكية وتقنية استهدفت (24) موظفاً. وتنوعت الموضوعات الفنية بين تمويل الإرهاب، والتحقيق في الجرائم المالية، والتكنولوجيا المالية والعملات الرقمية، والقطاع غير الربحي، حيث نفذ 67% من الدورات داخل الدوحة و33% خارجها. كما نظمت الوحدة، بالتعاون مع هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، منتدى تدريبياً تناول مؤشرات استغلال المنظمات غير الهادفة للربح، فيما اختتم العام بورشة عمل وطنية ركزت على التهديدات المستجدة ودور التقنيات الحديثة في تعزيز فعالية التحقيقات المالية.

في إطار جهودها لتطوير الأنظمة التقنية وتحسين بيئة العمل الداخلي، قامت وحدة المعلومات المالية خلال عامي 2023 و2024 بتحديث أنظمتها المعتمدة في تحليل البيانات المالية والعمليات التشغيلية، باعتبارها أدوات رئيسية لدعم عمل الوحدة في مجالات التحليل وإعداد التقارير ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام 2024، أطلقت الوحدة منصة "إخطار" الإلكترونية التي تتيح للجهات المبلغة تقديم البلاغات عن المعاملات المشبوهة بشكل مباشر وآمن، بما يعزز كفاءة الإجراءات ويسرّع آليات تلقي التقارير وتحليلها، ويوفر سجلاً إلكترونياً موثقاً يساهم في رفع جودة البيانات وتسهيل متابعتها. كما تم تنظيم ورش تدريبية للجهات المعنية لتفعيل استخدام المنصة وضمان التزامها بمعايير الإبلاغ الحديثة.

3.5 الموارد البشرية

واصلت وحدة المعلومات المالية خلال عام 2024 جهودها في تعزيز كفاءاتها البشرية عبر استقطاب موظفين مؤهلين لدعم قدراتها التشغيلية وتلبية متطلبات العمل المتنامية. كما ركزت على تطوير مهارات كوادرها من خلال برامج تدريبية متخصصة هدفت إلى رفع الكفاءة في تحليل المعلومات المالية واستخدام الأنظمة التقنية ذات الصلة، بما يعزز جاهزية الوحدة لمواكبة التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ملحق (1) أبرز المؤشرات المرتبطة بالاشتباه 2024-2023

مؤشرات عامة لكافة الكيانات أو الجهات المبلغة

- الشروع في إجراء معاملة لا تتسق مع طبيعة العميل أو نشاطه المعتاد.
- استخدام حسابات التجميع.
- تنفيذ معاملات لا تتفق مع طبيعة العميل أو أنماط نشاطه المعروفة.
- إجراء معاملات دون مبرر اقتصادي واضح.
- معاملات تفتقر إلى هدف تجاري مشروع.
- وجود مصادر أموال غير محددة أو غير مبررة.
- عدم القدرة على استكمال إجراءات العناية الواجبة بالعميل.
- تعقيد هيكل ملكية الشخص الاعتباري بما يجنب المستفيد الحقيقي.
- امتناع المؤسسة المالية عن طلب معلومات إضافية تفادياً لإثارة انتباه العميل للاشتباه القائم.
- تجزئة المعاملات المالية.
- العميل مدرج على قوائم الأمم المتحدة الخاصة بتمويل الإرهاب.
- العميل مدرج على قوائم الأمم المتحدة الخاصة بانتشار التسليح.
- العميل مدرج على قوائم الأمم المتحدة الخاصة بالجزاءات المالية الأخرى.
- العميل مدرج على القوائم الوطنية.
- العميل مدرج على قوائم الحظر.
- العميل مدرج على قوائم الإتربول.
- توافر معلومات سلبية عن العميل في المصادر المفتوحة.
- سلوك العميل أو تصرفاته المثيرة للاشتباه.

مؤشرات البنوك

- إيداع مبالغ كبيرة عبر الصراف الآلي وتجزئتها دون مبرر.
- إيداع مبالغ نقدية كبيرة عبر الفروع لا تتناسب مع طبيعة العميل.
- إيداع شيكات بمبالغ مالية كبيرة لا تتناسب مع طبيعة العميل.
- إيداع أموال عبر الصراف الآلي يتبعه سحبها من شبكة صراف آلي في دولة أخرى.
- استلام أموال من جهات متعددة دون وجود مبرر لذلك.
- استلام تحويلات داخلية متكررة من أطراف متعددة باستخدام خدمة "فوراً" دون مبرر، يتبعها سحب الأموال عبر الصراف الآلي داخلياً أو خارجياً أو تحويلها إلى حسابات أخرى داخل الدولة أو خارجها.
- تحويل أموال إلى مستفيدين لا تربطهم علاقة واضحة بالعميل.
- تحويل أموال إلى دول مرتفعة المخاطر من أشخاص لا يحملون جنسيات تلك الدول.
- تحويل أموال إلى دول مرتفعة المخاطر لأطراف غير معروفة للعميل.
- السداد المبكر للقروض دون مبرر اقتصادي واضح.
- استلام تحويل الراتب الشهري عدة مرات في الشهر الواحد.
- وجود تحويلات مالية بمبالغ كبيرة مرتبطة بأنشطة تجارية دولية دون مبرر مشروع.
- التلاعب في فواتير أو مستندات تجارية أو سجلات الاستيراد والتصدير بهدف تبرير المعاملات المالية في مرحلة إجراءات العناية الواجبة.
- عدم تناسب التعاملات المالية في حسابات الشخصيات الاعتبارية مع حجم الأنشطة التجارية من واقع المعلومات المتاحة للبنك.
- ارتباط أحد أطراف عملية الاستيراد أو التصدير بمعلومات سلبية منشورة أو خاضع لعقوبات مفروضة من الأمم المتحدة أو جهات أخرى.

مؤشرات شركات الصرافة وشركات التكنولوجيا المالية

- تحويل أموال إلى مستفيدين لا تربطهم بالعميل أي علاقة واضحة.
- استلام أموال في المحافظ الإلكترونية أو في حساب العميل من أطراف متعددة، سواء من داخل الدولة أو من خارجها، دون مبرر مشروع.
- تحويل أموال بالنيابة عن أشخاص آخرين.
- إجراء عمليات تغيير عملات بمبالغ كبيرة لا تتوافق مع الملف التعريفي للعميل أو نشاطه المعتاد.
- تحويل مبالغ مالية كبيرة لا تتناسب مع طبيعة العميل أو ملفه التعريفي.
- تحويل أموال إلى دول مرتفعة المخاطر من أشخاص لا يحملون جنسيات تلك الدول.
- تحويل أموال إلى دول مرتفعة المخاطر لأطراف غير معروفة للعميل.
- تحويل أموال إلى مستفيد مشترك بين أطراف مختلفة لا تربطهم أي علاقة واضحة.

مؤشرات شركات التمويل

- السداد المبكر للقروض دون مبرر اقتصادي واضح.
- تقديم العميل مستندات لإثبات قدرته على السداد تتضمن معاملات لا تتسق مع طبيعة نشاطه أو ملفه التعريفي.

مؤشرات شركات التأمين

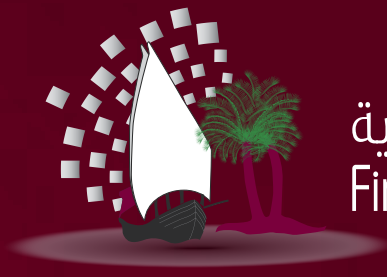
- عدم الاستمرار في الالتزام بشروط وثيقة التأمين أثناء فترة الاختيار.
- الإنهاء غير الطبيعي لوثيقة التأمين على الحياة أو التأمين الاستثماري.
- الاحتيال باستخدام وثائق التأمين.
- المستفيد الحقيقي من وثيقة التأمين على الحياة شخص سياسي ممثل للمخاطر (PEP).

مؤشرات الأوراق المالية

- شراء وبيع أوراق مالية بصورة غير اقتصادية أو دون مبرر مشروع.
- تحويل أموال من وإلى حساب التداول دون إجراء أي تعاملات في سوق المال.
- شراء أوراق مالية محددة لإظهار نشاط تداول غير حقيقي بهدف الاستفادة من ارتفاع سعرها (التلاعب بالأسواق).
- شراء أوراق مالية بسعر منخفض وبيعها بعد ارتفاع سعرها خلال فترة وجيزة نتيجة استغلال قرارات إدارية أو معلومات داخلية (التداول بناءً على معلومات داخلية).

مؤشرات قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

- شراء معادن ثمينة أو أحجار كريمة بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع الملف التعريفي للعميل.
- شراء معادن ثمينة أو أحجار كريمة بمبالغ نقدية تتجاوز الحدود القانونية من خلال تجزئة المعاملات.
- تجزئة عمليات شراء المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر أطراف متعددة لتنفيذ معاملة واحدة.
- شراء معادن ثمينة أو أحجار كريمة باستخدام بطاقات بنكية صادرة من بنوك أجنبية.
- تكرار عمليات شراء المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من قبل أشخاص غير مقيمين في الدولة ومن جنسيات خاضعة للعقوبات المالية المستهدفة.
- تجزئة معاملات شراء المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على أكثر من فرع للشركة.



وحدة المعلومات المالية
Financial Information Unit